العدد (2061) السنة الثامنة - الاحد (6) آذار 2011 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

في الواقع الاقتصادي

من وحي التظاهرات..

١. الفائض والبطاقة التموينية

عباس الغالبي

أحاول في سلسلة مقالات أن أستوحي أفكارها من مطالبات تظاهرات الجمعتين الماضيتين، لعلي ألامس شغاف المتظاهرين الذين كانت مطالبهم اقتصادية وخدمية بامتياز.

وكبادئ ذي بدء نحاول أن نتعرض لجدلية الفائض المتوقع من العائدات النفطية ومديات انعكاسه على مشهد البطاقة التموينية بضوء معطيات الواقع، حيث أفصحت الموازنة العامة للدولة عن اعتماد لسعر البرميل الواحد من النفط يصل إلى ٧٦ دولاراً، في وقت تتصاعد وتائر البورصات العالمية المتعلقة بأسعار النفط وقد تصل إلى حاجز الـ ١٢٠ دولاراً منتصف العام الحالي ٢٠١١ ، ما قد يجعل الفائض المتحقق قادراً على سد عجز الموازنة أولاً ومن ثم الإمكانية التي تتوفر لدعم قطاعات أو فقرات بعينها.

في نظرة متمعنة لمشهد الفائض المالي المتوقع من العائدات النفطية، فإذا سلمنا بمعدل متوسط الصادرات لمليونين ومائتين وخمسين ألف برميل يومياً، وبمعدل سعري يقف عند حاجز الـ ٩٥ دولاراً للبرميل الواحد مأخوذاً منه تكاليف الإنتاج والمخاطر والنقل، فلا يمكن بأي حال من الأحوال أن يستهان بمقدار الفائض المتحقق، حيث سنلجأ إلى احتسابه بالدقة الكاملة في مناسبات قادمة، ولابد أن نشير في هذا الاتجاه إلى ضرورة إعلان وزارة النفط عن مقدار العائدات المالية من الصادرات مثلما تعلن عن مستويات صادرات النفط الخام بين الحين والآخر، سعياً لاطلاع الرأي العام على مقدار العائدات التي تشكل ما نسبته أكثر من ٩٥٪ من الموازنة العامة للدولة.

ومن هنا فأن الفائض المتوقع من الممكن استثماره في قطاعات عدة ولعل الأهم ما يلامس المطالب الشعبية الأخيرة التي لم تكن بطبيعة الحال وليدة الصدفة أو جاءت تحت ضغط المرحلة بقدر ما هي مشهد فوضوي ومرتبك قديم حديث، ولعل البطاقة التموينية وما يتعلق بتحقيق الأمن الغذائي من أهم المطالبات التي تصدرت تظاهرات الجمعتين في بغداد والمحافظات الأخرى، حيث أن التخصيصات المحددة لمفردات البطاقة التموينية حوالي أكثر من ٣ مليارات دولار، وهي لا تكفي توفير مفردات البطاقة التموينية ذات المناشئ والنوعيات الجيدة بحسب الوضع الحالي الذي هو بحاجة إلى ترشيد ليجعل البطاقة التموينية تستهدف الشرائح الفقيرة المحرومة ولاسيما ممن تعيش دون مستوى خط الفقر سعياً لإعادة النظر بمفرداتها ومقاديرها ونوعيتها ومناشئها، ذلك ان زيادة تخصيصات البطاقة التموينية غاية في الضرورة وتنسجم مع المطالبات الحقة للسواد الأعظم من الناس، مع ضرورة سعي الحكومة لمعالجة حالات الفساد المالي والإداري التي قد تكتنف سير عملية التعاقد والاستيراد والتوزيع لمفردات البطاقة التموينية، ولابد من الإشارة هنا إلى أن الفساد يعشش في كثير من الحلقات الإدارية والفنية في وزارة التجارة، ما يجعل مهمة وزير التجارة الجديد صعبة للغاية إذا ما عمل على رسم خطة ناجعة للحد من هذه الآفة التي سنعرج عليها بشيء من التفصيل في مقالاتنا القادمة.

abbas.abbas80@yahoo.com

التخطيط تؤكد ضرورة وضع آليات جديدة للمشاريع

مصادر : البرلمان يسعى إلى تغييرات جوهرية في قانون الاستثمار اتساقاً مع متطلبات المرحلة الحالية

بغداد / متابعة المدى الاقتصادي

قالت وزارة التخطيط إن المرحلة المقبلة تتطلب جهداً عالي المستوى باتجاه تفعيل الاستثمار المتوقع دخوله في سوق العمل العراقية ، فيما أكد عضو اللجنة الاقتصادية بمجلس النواب سلمان الموسوي إن قانون الاستثمار الحالي رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ سيتم تغييره بالكامل على وفق صياغات قانونية جديدة تتلاءم وطبيعة المرحلة الحالية و احتياجات العراق الاقتصادية وتسريع ي انجاز المشاريع الخدمية في البلاد.

وكانت تظاهرات واسعة شهدتها محافظات العراق أمس طالبت بتوفير الخدمات، والاسراع في انجاز المشاريع الخدمية.

وقال النائب سلمان الموسوي لوكالة كردستان للانباء(آكانيوز) إن "اللجنة الاقتصادية في مجلس النواب غير مقتنعة بقانون الاستثمار الحالي الذي تعمل وفقه هيئة الاستثمار كونه لايتمتع بمرونة اقتصادية".

وأضاف ان "اللجنة قررت في اجتماعها الاخير صياغة قانون جديد للاستثمار اكثر تحرراً من القيود، ويضمن حقوق المستثمر من جهة، والحكومة العراقية من جهة آخرى".

واكدت وزارة التخطيط على ان المرحلة المقبلة تتطلب وضع آليات جديدة لتنفيذ مشاريع الاستثمار في البلاد تعالج مشكلة تأخير انجاز المشاريع الخدمية. وأضاف الموسوي ان "اللجنة ستدرس مجموعة من القوانين العالمية في البلدان التي نجحت في تنفيذ مشاريع استثمارية واستطاعت النهوض بواقعها الاقتصادي من خلال تلك المشاريع".

وتخطط الحكومة لرفع المعوقات التي تواجه الاستثمار، من خلال إعادة النظر بالنسب المئوية التي تفرض على المستثمر الأجنبي أو المحلي.

وتابع الموسوي ان "قانون الاستثمار الجديد سيحل مشكلة الاراضي المخصصة للمشاريع، فضلاً عن مشكلة القوانين القديمة التي شرعت في زمن النظام السابق ولا تزال سارية المفعول".

وتفرض الحكومة العراقية منذ عام ٢٠٠٦ نسباً مئوية من ٨ إلى ١٢٪ من قيمة المشروع على المستثمر العراقي كقيمة رسومية للأرض التي تُقام عليها المشاريع الاستثمارية.

يذكر ان الهيئة اقرت في عام ٢٠٠٦ قانوناً جديداً للاستثمار في العراق، ووفق القانون تعتبر الهيئة مسؤولة عن جميع المشاريع الاستثمارية الإستراتيجية ذات الطابع الاتحادي حصراً، فيما تكون هيئات الأقاليم والمحافظات مسؤولة عن التخطيط الاستثماري ومنح إجازات الاستثمار في مناطقها.

إلى ذلك أكدت وزارة التخطيط أن المرحلة المقبلة تتطلب وضع آليات جديدة لتنفيذ مشاريع الاستثمار في البلاد تعالج مشكلة تأخير أنجاز المشاريع الخدمية .

وقال المتحدث الرسمي باسم الوزارة عبد الزهرة الهنداوي لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز) إن وزارة التخطيط تتحمل مشكلة الاراضي المخصصة للمشاريع، فضلاً عن مشكلة القوانين القديمة التي شرعت في زمن النظام السابق ولا تزال سارية المفعول".

وتفرض الحكومة العراقية منذ عام ٢٠٠٦ نسباً مئوية من ٨ إلى ١٢٪ من قيمة المشروع على المستثمر العراقي كقيمة رسومية للأرض التي تُقام عليها المشاريع الاستثمارية في المرحلة السابقة وأن هناك الكثير من المشاريع الخدمية لم تُنفذ بشكل جيد.

وكانت تظاهرات واسعة قد شهدتها محافظات العراق أمس طالبت بتوفير الخدمات والإسراع في انجاز المشاريع الخدمية.

وأضاف أن مشاريع الاستثمار أصبحت بأمس الحاجة إلى إعادة النظر بها وتقييم العمل وحجب المشروع عن التنفيذ في حال اكتشفت الجهات الحكومية المعنية نوعا من التلكؤ في التنفيذ . وتابع : ان وضع آليات جديدة تمنع تأخير تنفيذ المشاريع الاستثمارية وتزيل الضبابية بين المستثمر والحكومة أمر مهم ويفترض التسريع في وضعها خلال الفترة المقبلة".

وتخطط الحكومة رفع المعوقات التي تواجه الاستثمار من خلال إعادة النظر بالنسب المئوية التي تفرض على المستثمر الأجنبي أو المحلي.

وتفرض الحكومة منذ عام ٢٠٠٦ نسباً مئوية من ٨ إلى ١٢٪ من قيمة المشروع على المستثمر العراقي كقيمة رسومية للأرض التي تُقام عليها المشاريع الاستثمارية.

يذكر ان الهيئة أقرت في عام ٢٠٠٦ قانوناً جديداً للاستثمار في العراق، ووفق القانون تعتبر الهيئة مسؤولة عن جميع المشاريع الاستثمارية الإستراتيجية ذات الطابع الاتحادي حصراً، فيما تكون هيئات الأقاليم والمحافظات مسؤولة عن التخطيط الاستثماري ومنح إجازات الاستثمار في مناطقها.

وعلى صعيد ذي صلة قالت وزارة التخطيط إن احد العوامل الرئيسية التي تسببت بتأخير تنفيذ المشاريع الخدمية، بروز ظاهرة بيع المشاريع بصورة ثانوية.

وقال المتحدث الرسمي باسم الوزارة عبد الزهرة الهنداوي لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز) إن وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي شخصت خلال الفترة الماضية بأن أحد الأسباب التي تقف وراء تأخر تنفيذ المشاريع بيعها بشكل ثانوي بين الشركات المحلية والأجنبية.

وتشهد غالبية المحافظات العراقية هذه الأيام موجة احتجاجات منددة بسوء الخدمات والفساد المالي والإداري في المؤسسات الحكومية، مطالبة بتحسين الوضع المعيشي للعراقيين وتوفير الخدمات وفرص العمل وفقا للوعود التي أطلقت قبل الانتخابات النيابية العام الماضي.

وأضاف أن وزارة التخطيط تعد بيع المشاريع وفق النظام البيع الثانوي احد منابع الفساد الإداري والمالي ولابد من وضع قوانين مُلزمة جديدة تمنع انتشار هذه الظاهرة.

وتابع أن وزارة التخطيط ستتابع في السنوات المقبلة آلية تنفيذ انجاز المشاريع التي وضعت ضمن الخطة الخمسية من دون بيعها على شركات ثانوية أخرى".

وخصصت الحكومة ١٨٦ مليار دولار لتنفيذ الخطة الخمسية، ١٠٠ مليار دولار من الموازنات العامة للبلاد و٨٦ مليار دولار الباقية من المشاريع الاستثمارية المحلية والأجنبية.

وتقول وزارة التخطيط إن نسبة النمو الاقتصادية ستصل وفق الخطة الإستراتيجية التي رسمتها الوزارة إلى ٤٧٪ بعد أن يتم انجازها في عام ٢٠١٤ .

وكان صندوق النقد الدولي قد أكد في وقت سابق إن النمو الاقتصادي للعراق أبطأ مما كان متوقعاً خلال عام ٢٠١٠ في المراجعة الاقتصادية العامة للصندوق، بسبب عدم تحقق النمو المتوقع في إنتاج النفط.

ووصف البنك المركزي العراقي في وقت سابق أيضا معدلات النمو الاقتصادي لعام ٢٠١٠ بـ"المخجلة" مقارنة مع السنوات الماضية.

وكان البنك المركزي قد كشف في تشرين الأول الفائت عن أن موازنة عام ٢٠١١ سترفع النمو الاقتصادي إلى ١٠٪ مما كان عليه.

الى ذلك قال النائب زياد الذرب: إن العراق وطيلة فترة الثماني سنوات الماضية يفتقد لأي بناء استثماري أو حضاري مميز رغم المبالغ الكبيرة والطائلة التي خصصت وصرفت لهذا الأمر.

واضاف الذرب لوكالة الصحافة المستقلة (إيبا): إن اي متتبع للواقع العراقي إن كان في الداخل او الخارج يلمس بوضوح هذه المسألة وخاصة بما يتعلق بمستوى الخدمات الأساسية المقدمة لابناء البلد مؤكدا على إن مطالب الجماهير في التظاهرات لم تأت من فراغ وانما نتيجة واقع ملموس نعيشه ومنذ فترة طويلة . وتابع : في كل عام تبرز لدينا مشكلة الكهرباء ،ورغم كل الاموال الطائلة التي صرفت على هذا القطاع لازلنا نشهد تدهورا واضحا فيه منوها الى إن إنتاج الطاقة الكهربائية كان في عام ٢٠٠٩ مايقارب ٩ الاف ميغا واط والان انخفض الى ٤٥٠٠ ميغا واط .

واكد على ضرورة أن تسعى الحكومة الى تفعيل اجراءاتها الخاصة بمحاسبة الوزراء والمسؤولين وتطالبهم بتقديم استقالتهم إن كانوا لا يستطيعون الوفاء بالتزاماتهم تجاه الناس .

ويذكر أن رئيس الوزراء نوري المالكي أعطى مهلة ١٠٠ يوم للوزراء والمحافظين من اجل تنفيذ الالتزامات والمشاريع الخاصة بتوفير الخدمات وتحسينها .

مراقبون: استيراد المحروقات ومفردات البطاقة التموينية من الخارج أمر يثقل موازنة نينوى

الموصل / نوزت شمدين

ذكر مصدر مسؤول في محافظة نينوى أن مصفى بيجي مازال يجهز المحافظة بالمحروقات ولكن بنسبة اقل من السابق، وان إجراءات سريعة ستتخذ من اجل إنهاء أزمة المحروقات من خلال استيرادها من سوريا وتركيا لحين إعادة تشغيل مصفى بيجي بطاقته الاعتيادية، فيما عد مراقبون موصليون ذلك أمراً جسيماً يثقل كاهل الموازنة السنوية لمحافظة نينوى.

وقال المصدر لـ (المدى) : إن نينوى تستلم حالياً ٤٠٪ فقط من احتياجها الفعلي من مادتي (البنزين والكازوايل)، و١٠ من النفط الابيض، ما ادى بالنتيجة الى ظهور ازمة واضحة ، تحتاج الى جهود كبيرة من اجل حلها لافتاً الى وجود اتصالات مع وزارة النفط في هذا الصدد، ومن ثمار ذلك موافقتها على زيادة حصة نينوى، وان تقوم بدعم استيراد المحروقات، اضافة الى فتح عشرة محطات وقود كانت قد اغلقتها الوزارة في وقت سابق،

واضاف المصدر ان وفدا من نينوى يتفاوض الآن في سوريا من اجل استيراد المحروقات بشكل عاجل، وان لجانا شكلت لمتابعة محطات الوقود في مدينة الموصل، لمنع الخروقات التي تحدث كتسريب الحصص إلى السوق السوداء او التلاعب بالأسعار.

من جهة أخرى قال قائممقام قضاء الموصل حسين حاجم إن أزمة الغاز السائل في مدينة الموصل تشارف على الانتهاء، وان غرفة عمليات شكلت في الشركة العامة لتوزيع المنتجات النفطية لتكثيف الجهود من اجل تقديم الخدمة المناسبة للمواطن، من خلال حصوله على احتياجه من الغاز وبالسعر الرسمي.

وأضاف حاجم أن سبب أزمة الغاز السائل كان في خفض حصة المحافظة المقررة من ٣٥٠ طنا إلى ١٠٠ فقط، وتزامن ذلك مع فرض حضر للتجوال في محافظة كركوك التي تزود نينوى بالغاز، ومن الطبيعي أن تحدث في ظل هكذا ظروف أزمة مؤقتة، لكنها انتهت الآن وأعيدت الحصة إلى ما كانت عليه، وبدأت معامل الغاز تعمل مجددا في الموصل.

ويذكر أن سعر قنينة الغاز ارتفعت في مدينة الموصل خلال الأسبوع الماضي لتصل إلى ١٥ ألف دينار للقنينة الواحدة، مع توقف وكلاء التموينية عن توزيع حصص المواطنين من مادة النفط الأبيض التي تجاوز سعر البرميل منها الـ ١٠٠ ألف دينار، كما أن وقود المركبات(البنزين)مازالت مشكلتها قائمة، وقد لجأت الحكومة المحلية إلى تقنين توزيعه بتحديد سعر ٣٠ لترا لكل مركبة.

الى ذلك عد مراقبون في الموصل ا قيام المحافظة باستيراد المشتقات النفطية، ومفردات البطاقة التموينية من دول الجوار، مسؤولية جسيمة تضاف الى كاهلها، لان الامر يحتاج الى مبالغ كبيرة جدا لن تقوى عليها ميزانية المحافظة باي شكل من الأشكال، وتحتاج ايضا الى كوادر إدارية وفنية عالية الخبرة والكفاءة، إضافة إلى بنية تحتية تتمثل بالمخازن العملاقة، مع وجود لجان لمراقبة سير العمل، كل هذا في ظل وجود مشكلة كبيرة تعاني منها الدوائر بشكل كبير وهو الفساد.

وقارن المراقبون، بتكفل المحافظة استيراد المحروقات والمواد الغذائية، بتكفلها رواتب واستحقاقات موظفي عقود الاسناد قبل نحو عامين، حيث عجزت في النهاية عن الايفاء بالتزاماتها فحدثت أزمة ونظمت اكثر من عشرين تظاهرة، ووصل الأمر إلى حد اتهام الحكومة المحلية بخداع الموظفين البالغ عددهم ١٦٠٠٠٠ متعاقد، ومازال الملف مفتوحاً والمئات ينتظرون رواتبهم المتأخرة عن عام ويزيد.

الاتصالات: السيطرة على البوابات الدولية لدواع أمنية واقتصادية

بغداد / متابعة المدى الاقتصادي

أعلن وزير الاتصالات محمد علاوي أن عمل شركات الهواتف النقالة ستمرر مكالمتها الدولية عبر نوافذ الاتصالات الدولية لأسباب أمنية واقتصادية.

وقال علاوي لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز) إن وزارة الاتصالات اتفقت مع شركات الهواتف النقالة على السيطرة على بوابات الاتصالات الخارجية لمراقبة المكالمات الدولية تخوفاً من توتر الوضع الأمني في المرحلة المقبلة".

وأضاف أن احد أسباب الاتفاق مع شركات الهواتف النقالة تأتي لأسباب اقتصادية كون الوزارة بحاجة إلى تمويل شركة الاتصالات وهي تمويل ذاتي.

وأشار علاوي إلى أن تولى إدارة بوابات نفوذ الاتصالات من قبل الوزارة سيحد من مشاريع الاختراق المعلوماتي التي تقوم بها بعض الشركات العالمية.

وتابع أن "الاتصالات الدولية ستكون من أفضل الاتصالات العالمية كون بوابات النفوذ التابعة للوزارة تتصف بتقنيات الكترونية عالية وتمنع أي تشويش مضاد في المكالمة الصوتية .

وبين علاوي أن سعر المكالمة الدولية سينخفض في حال خفضت الشركة المشغلة سعر الاتصال الدولي حيث اعتمدنا آلية مهمة تنخفض أسعار المكالمات الدولية عندما يقرر المشغل تخفيض الأسعار".

ووقعت وزارة الاتصالات في الثاني من آذار الجاري عقداً مع شركات الهواتف النقالة يُلزمها باستعمال بوابات النفوذ الوطنية الخاصة بالوزارة .

وفي تموز من عام ٢٠٠٨ انتهت وزارة الاتصالات من إعادة تأهيل بوابات النفوذ الدولية بكلفة وصلت إلى ١٤٠ مليون دولار.

خبير يدعو إلى منح قروض بدون فائدة للنهوض بالقطاع الصناعي

بغداد / وكالات

دعا الخبير الصناعي عبد الحسن الشمري إلى دعم القطاع الصناعي أسوة بباقي القطاعات وذلك عن طريق تشجيع المعامل المنتجة ومنحها قروض بدون فوائد.

وقال الشمري بحسب (الوكالة الإخبارية للأنباء): إن الدولة بكافة وزاراتها الآن بشكل عام لا تنظر اقتصاديا إلى كوادرها سواء الأفراد والتقنيين والمهندسين والأكفاء وذوي الخبرات الفنية بمن فيهم الإداريون.

ولذلك يجب دعم القطاع الصناعي ليكون متساويا مع باقي القطاعات عن طريق تشجيع المعامل المنتجة من خلال منح قروض دون فوائد.

وطالب الشمري وزارة التجارة بإعادة مؤسسة الاستيراد والتصدير بنظامها السابق من اجل إغراق السوق العراقي من المنتجات الأجنبية. وأوضح الشمري: يجب وضع ضوابط مهمة من اجل تقليل الاستيراد والنهوض بالمنتج العرقي ودعمه داخل السوق وإعادة الروح إلى المصانع وبناء صناعات متوسطة وصغيرة، من خلال مبادرة صناعية مشابه للزراعية.

استثمار البصرة: المحافظة بحاجة لبناء ٤٠ ألف وحدة سكنية

البصرة / متابعة المدى الاقتصادي

أكد رئيس هيئة استثمار البصرة حيدر علي فاضل إن المحافظة بحاجة لبناء ٤٠ ألف وحدة سكنية مشيرا إلى إن الضوابط التي وضعتها الهيئة ساهمت في تشجيع الاستثمار داخل المحافظة وبمختلف الأقضية والنواحي وقد صدرت الأسبوع الماضي ضوابط تشجع وتساعد المستثمرين على الدخول أكثر في قطاع الإسكان.

وقال فاضل بحسب وكالة الصحافة المستقلة (إيبا): إن قوانين الاستثمار والخارطة الاستثمارية في المحافظة للعام الجاري قد أعدت وتغير فيها الكثير إذ استحدثت أماكن استثمارية ضخمة في المحافظة تشجع وتساعد المستثمرين على الدخول مبينا إن شركات أجنبية تقدمت بعروض لبناء أكثر من ألفي وحدة سكنية بقيمة تتجاوز ٣٠٠ مليون دولار على طريقة البناء العمودي.

وأضاف: إن شركات أجنبية ومستثمرين من الولايات المتحدة وكندا تقدمت بعروض لبناء أكثر من ألفي وحدة سكنية بكلفة ٤٠ مليون دولار للوحدة السكنية الواحدة وعلى طريقة البناء العمودي.

بورصة الأسعار

أسعار المواد الانشائية

نوع المادة	الكمية	السعر بالدينار
السمنت العادي	1 طن	160.000
السمنت المقاوم	1 طن	175.000
السمنت الابيض	1 طن	205.000
الرمل	15 م3	400.000
الحصى	15 م3	350.000
الطابوق	4000 طابوقة	800.000
شيش 2/1 انج	1 طن	700.000
كاشي عراقي	قطعة واحدة	1.000

جدول باسعار الفواكه والخضراوات

المادة	السعر بالدينار	المادة	السعر بالدينار
برتقال عراقي	1500	خيار	1000
برتقال مستورد	1500	طماطة	1000
ليمون عراقي	5000	فلفل	1250
ليمون مستورد	1000	باذنجان	1000
رمان	1000	شجر	750
لالنكي	1250	بصل بانواعه	750
تفاح	1500	بطاطا	750
موز	1500	باميا	3000
نارنج	1250		

اسعار اللحوم

المادة	الكمية	السعر
1- العراقية		
دجاج	1 كغم	4.000
لحم	1 كغم	15.000
سمك	1 كغم	7.500
2- المستوردة		
لحم هندي	1 كغم	3.000
لحم هندي مراد	1 كغم	4.500
دجاج برازيلي	1 كغم	2.500
دجاج برازيلي مراد	1 كغم	3.500
افخاذ امريكي	1 كغم	2.250
دجاج كفيل	1 كغم	4.000
سمك	1 كغم	2.500

اسعار السكائر (كَلوص)

اسبين	٦,٠٠٠
بن	3.500
ميامي	4.000
غمدان	3.750
دفدوف	10.500
دنهل	16.000
كَلواز	5.750
جيتانز	7.500

أسعار العملات مقابل الدينار العراقي

العملة	السعر بالدينار	العملة	السعر بالدينار
يورو	1460	دينار اردني	1600
دولار امريكي	1180	ريال سعودي	340
جنيه استرليني	1860	درهم اماراتي	360
ين ياباني	15	ليرة سوري	23
دينار كويتي	3900	ليرة لبنانية	1
تومان ايراني			

اسعار المواد الغذائية

المادة	الكمية	السعر بالدينار
طحين صفر عراقي	50 كغم	٦٠,٠٠٠
طحين صفر اماراتي	50 كغم	55.000
رز عنبر عراقي	50 كغم	65.000
رز اميركي	50 كغم	23.000
رز هندي	39 كغم	47.000
دهن طعام	15 كغم	20.000
زيت	1 لتر	2.500
سكر	50 كغم	65.000
شاي	1 كغم	5.000
شاي الوزة	1/4 كغم	1.500
شاي تفاحة	1/4 كغم	1500
شاي عطور	1/4 كغم	1500
معجون طماطة	1 كغم	2500